UNIVERSITY OF ANBAR

كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الخامسة والعشرون باللغة العربية: الاستثناء

اسم المحاضرة الخامسة والعشرون باللغة الإنكليزية :

محتوى المحاضرة الرابعة والعشرون

الاسْتِثْنَاءُ

حكم المستثنى بـ (إلاَّ)

وبيان العامل فيه

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

– عرِّف الاستثناء ، واذكر أركانه ، وأدواته .

– **الاستثناء** ، هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها ، نحو : نجح الطلاب إلا طالباً . فطالباً ، هو المستثنى أُخْرِج من حكم النّجاح .

وأركانه ثلاثة : 1– الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ 2– أداةُ الاستثناءِ 3– الْمُسْتَثْنَى .

وتوضيحها كما يلي : نجح الطلاب إلاَّ طالباً .

المستثنى منه : الطُّلاب

أداة الاستثناء : إلاَّ

المستثنى : طالباً

وأدوات الاستثناء كثيرة ، أشهرها (إلاَّ) وهي حرف ، وسيأتي بيان بَقِيَّة أدوات الاستثناء إن شاء الله فيما يأتي من أبيات الألفية .

– اذكر أنواع الاستثناء ، وعرِّف كلَّ نوع بالتفصيل .

– الاستثناء ثلاثة أنواع ، هي :

1– اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ 2– استثناءٌ مُنْقَطِعٌ 3– استثناءٌ مُفَرَّغٌ .

فالاستثناءُ الْمُتَّصِلُ ، هو : ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه (أي : واحداً منه ، أو جزءاً من أجزائه) . وللاستثناء المتصل حالتان ، هما :

أ– **أن يكون تامًّا موجباً** ، والمراد بالتام : ما ذُكِر فيه المستثنى منه ، والمراد بالموجب : ماخلا من النّفي ، أو شِبْهه ، والمراد بشبه النّفي : النَّهي ، والاستفهام .

مثاله : نجح الطلاب إلا طالباً . فالاستثناء في هذه الجملة متّصل تام موجب ، **مُتَّصِلٌ** ؛ لأن المستثنى (الطالب) واحد من الطلاب ومن جِنْسِهم .

وتَامٌّ ؛ لأن المستثنى منه (الطلاب) مذكور .

ومُوجَبٌ ؛ لأن الجملة لم تُسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام .

ب- **أن يكون تامّاً غير موجب** ، نحو : ما نجح الطلابُ إلا طالبا . فالاستثناء في هذه الجملة ، متّصل تام غير موجب ، **فهو غير موجب** ؛ لأن الجملة منفيَّة بحرف النفي (ما) وكذلك يكون الاستثناء غير موجب في قولك : هل نجح الطلاب إلا طالباً ؟ وفي قولك : لا تسألْ أحداً إلا حامداً ؛ لأن الاستفهام والنّهي شبيهان بالنّفي .

أما الاستثناء المنقطع ، فهو : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ، وله حالتان أيضا :

أ- **أن يكون تاماً موجبا** ، نحو : سافر الطلاب إلا المدرسين . فالاستثناء هنا منقطع ؛لأن المستثنى (المدرسين) ليسوا من المستثنى منه (الطلاب) وهو تامّ؛ لوجود المستثنى منه (الطلاب) وموجب ؛ لخلوِّه من النَّفي ، وشِبهه .

ب- **أن يكون تامّاً غير موجب**، نحو: ما سافر الطلاب إلا المدرسين ، ونحو: هل سافر الطلابُ إلا المدرسين .

وأمَّا الْمُفَرَّغ ، فهو : ما لم يُذكر فيه المستثنى منه ، ويكون الكلام فيه غير موجب ، نحو : ما جاء إلا حامدٌ . فالاستثناء هنا مُفَرَّغ ؛ لأن المستثنى منه غير مذكور (ولا بدَّ أَنْ يكون غير موجب) ونحو قولك : هل جاء إلا حامدٌ ، ولا تسألْ إلا حامداً . وسيأتي بيانه مفصَّلا إن شاء الله .

- ما حكم المستثنى بـ (إلا) في الاستثناء المتصل ؟

- **إذا كان الاستثناءُ المتَّصلُ تامّاً موجباً** وجب نصب المستثنى، نحو: نجح الطلابُ إلا طالباً ، ونحو: قام القومُ إلا زيداً . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾.

أما إذا كان تامّاً غير موجب فيجوز فيه وجهان :

أ- نصبه على الاستثناء، نحو: ما جاء القومُ إلا زيداً، ونحو: هل مررتَ بأحدٍ إلا زيداً، ونحو: لا تسألْ أحداً إلا زيداً .

ب- الإتباع على أنه بدل بعض من كل ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ .

فزيدٌ : يجوز فيه وجهان : الأول النّصب - كما في أمثلة الفقرة (أ) – ويجوز إعرابه : بدل بعض من كل ، وهو بذلك تابع للمستثنى منه . وإعرابه (بدل) هو الأرجح والأفصح ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ومن ذلك أيضا قولك : هل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، ولا تسألْ أحداً إلا زيداً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وبعد نفي أو كنفي انتُخِب إتباع ما اتَّصل ".

- ما حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع ؟

- **يجب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند جمهور العرب** ، ولا يجوز الإتباع سواء أكان الكلام تامًّا موجباً ، أم كان تامّاً غير موجب ، نحو : حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو : ما حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو : جاء الطلابُ إلا المدرسين ، وما جاء الطلاب إلا المدرسين. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾.

أمّا بنو تميم فيجيزون الإتباع إذا كان تامّاً غير موجب ؛ يقولون : ما جاء الطلابُ إلا كتبُهم . فكتبُهم : بدل من الطلاب . وهذا هو معنى قول الناظم :

فانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدالٌ وقع

- ما عامل النَّصب في المستثنى الواقع بعد (إلاَّ) ؟

- للنحاة في هذه المسألة خلاف طويل ، والمشهور أربعة أقوال :

1- أن النّاصب هو الفعل الواقع قبل (إلاَّ) بواسطة (إلاَّ) . وهذا هو مذهب السِّيرافي ، وقال الشَّلوبين : إنه مذهب المحقِّقين ، وقال ابن عقيل : إنه هو الصحيح من مذاهب النحويين .

2- أنّ الناصب هو (إلاَّ) نفسها . وهذا مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

3- أنّ الناصب هو الفعل الواقع قبل إلاَّ باستقلاله لا بواسطة إلاَّ ، كما قال أصحاب المذهب الأول ، ونُسب هذا القول لابن خروف .

4- أن الناصب هو فعل محذوف تدل عليه إلا ، تقديره : أَسْتَثْنِي .

نَقَلَ السِّيرافي أنه مذهب المبرِّد ، والزّجَّاج .

– ورد من كلام العرب رفعُ المستثنى بإلاَّ بعد كلام تام موجب ، فكيف يمكن توجيه مثل ذلك ؟

– ورد من كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه. ومن ذلك قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

وقول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا والدَّبُورُ

فالبيت الأول : ظاهره أنَّ الاستثناء تام موجب ، فهو تامٌّ ؛ لوجود المستثنى منه وهو الضمير المستتر في الفعل (تغيَّر) العائد إلى (مَنزِل) وهو موجب ؛ لأن الكلام لم يتقدَّمه نفي ، ولا شبهه فكان من الواجب نصب ما بعد إلاَّ على الاستثناء لكنَّه جاء مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في (تغيّر) . وتوجيه ذلك أن الفعل (تغيَّر) ظاهره أنه موجب ولكنه عند التحقيق نفي ؛ لأنّ معنى (تغير) في هذا البيت (لم يبقَ على حاله) فإذا كان الكلام بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي ؛ ولذا جاز رفعه على الإتباع ، ويجوز كذلك النصب .

وأَمَّا البيت الثاني : فإن الكلام فيه تام موجب ، فهو تامّ ؛ لوجود المستثنى منه (أقربوه) وموجب ؛ لأنه لم يتقدّمه نفي ، ولا شبهه فكان من حقِّ ما بعد إلا (الصَّبا) النصب لكنه جاء مرفوعاً بدليل أنّ المعطوف (الدبورُ) مرفوع . وتوجيه ذلك أنّ (تغيَّبَ) وإن كان موجباً في الظاهر لكنه نفي عند التحقيق ، فهو بمعنى (لم يحضروا) ولذا جاء ما بعد إلا مرفوعاً ؛ لأن الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب ، والإتباع .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (أي : لا يريدُ إلا ذلك) وهذا النّفي يُسمَّى النّفي الْمَعْنَوِيّ .

– ما مذهب البصريين ، والكوفيين في إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ إذا كان الكلام تامّاً غير موجب ؟

– مذهب البصريين : أنه بدل بعض من كل ؛ لأنّه على نيّة تكرار العامل .

مذهب الكوفيين : أنه معطوف ، وإلاَّ عندهم حرف عطف ، ويُنكرون كونه بدلاً ؛ لأنه مُوجَب وما قبله منفي فهو مخالف لما قبله ، والمخالفة لا تكون في البدل .

وأجيب على ذلك بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لأن ما بعد إلا مخالف في المعنى لما قبلها ، والتوابع تتخالف في النفي والإثبات ، ومن ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجلٍ لا كَرِيمٍ ولا لَبِيبٍ ، والبدل في قولك : مررت برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرٍو . فجملة (مررتبرجل) في المثالين موجبة وما بعدها نفي .

حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه
والكلام غير موجب

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فى النَّفْيِ قَدْ يَأْتِى وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

– ما حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه ؟

– إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وكان الكلام موجباً وجب نصبه، نحو: قام إلا زيداً القومُ . **ووجوب النّصب في الموجب** مفهوم من تخصيص النَّاظم ورود غير النصب بالنّفي في قوله : " وغير نصب سابق في النّفي قد يأتي "(أي : قد ورد في المستثنى المتقدِّم غير النصب – وهو الرّفع – إذا كان الكلام غير موجب) .

وإذا تقدّم المستثنى وكان الكلام غير موجب فالمختار نصبه ، نحو: ما قام إلا زيداً القومُ .

وهذا معنى قوله : " ولكن نصبَه اختر " ومن ذلك قول الشاعر :

فَمَالِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِى إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقد نصب الشاعر المستثنى ، وهو قوله (إلا آلَ أحمد) وقوله (إلا مذهبَ الحقِّ) لأنه متقدِّم على المستثنى منه والكلام منفيّ ، وهذا هو المختار ؛ لئلا يلزم تقدُّم التابع على المتبوع ، أو يتغيَّر الحال فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

ورُوِى رفع المستثنى مع تقدّمه والكلام منفي ؛ فتقول : ما قام إلا زيدٌ القومُ .

وقال سيبويه حَدَّثني يونس : أنّ قوماً يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصرٌ .

فالمستثنى منه (ناصر) بدل كلٍّ من المستثنى (أخوك) فصار المتبوع تابعاً ، والتابعُ متبوعاً (بالقلب) ومن ذلك قولك : ما مررت بِمثلِك أحدٍ .

ومنه قول الشاعر :

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فالشاعر رفع المستثنى (النبيّون) مع أنه متقدِّم على المستثنى منه (شافع) والكلام منفيّ .

وخَرَّجه بعض النّحاة على غير ظاهره لِيُطَابِقَ المختار عندهم ، فقالوا :

إنَّ الاستثناء في هذا البيت مفرّغ (أي:لم يذكر فيه المستثنى منه) فالنَّبِيُّونَ: فاعل لـ (يكن) التَّامّة ، وشافع : بدل كلٍّ منه ، وبذلك يكون الأمر على عكس الأصل فالذي كان بدلاً صار مبدلا منه ، والذي كان مبدلا منه صار بدلاً ، وتغيَّر نوع البدل فصار بدل كلٍّ بعد أنْ كان بدل بعض من كلّ .

– اذكر المواضع التي يكون فيها النّصب هو المختار مع أنّ الكلام غير موجب .

– أنت تعلم أنه إذا كان الاستثناء متصلا تامّاً غير موجب جاز فيه وجهان : النصب والإتباع ، والمختار والأصح هو الإتباع ، ولكن وردت مواضع النصب فيها هو المختار مع كون الكلام غير موجب ، وهي ثلاثة مواضع :

1– إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وقد تقدّم الكلام عليه .

2– أن يُفصل بين المستثنى ، والمستثنى منه بِفَاصل طويل، نحو: لم يَزُرْني أحدٌ في أثناء مَرَضي مع انْقِضَاءِ زمنٍ طويلٍ إلا زيداً .

3– أن يكون الكلام جوابا لِمَنْ أَتَى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجحَ التلاميذُ إلا عليّاً ؛ فتقول: ما نجحوا إلاَّ عليّاً .

– اذكر صور تقديم المستثنى .

– لتقديم المستثنى ثلاث صور ، هي :

1– أن يتقدّم على المستثنى منه فقط ، وهذه الصورة اتّفق البصريون ، والكوفيون على جوازها .

2- أن يتقدم على العامل فيه فقط ، نحو : القومَ إلا زيداً أكرمتُ . فزيداً : مستثنى متقدِّم على عامله (أكرمت) ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه (القومَ) وفي جواز هذه المسألة ثلاثة أقوال :

أ- يجوز مطلقاً بشرط أن يتقدم المستثنى منه على المستثنى،كما في المثال السابق .

ب- لا يجوز مطلقا .

ج- يجوز إذا كان العامل متصرفاً غير جامد ، كما في المثال السابق .

3- أن يتقدّم على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً ، نحو : إلا زيداً أكرمتُ القومَ ، وفيها خلاف :

أ- البصريون : لا يجيزون ذلك .

ب- الكوفيون : يجيزون ، واستشهدوا بقول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا